

إشكاليات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي.

سيرة عباس

باحث دكتوراه

جامعة الجزائر - 3.

الملخص:

تتطرق هذه الدراسة إلى أحد المواضيع الرئيسية المتعلقة بالتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي، ألا وهو "إشكاليات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي".

يعتبر هذا الموضوع مثار جدل و نقاش كبيرين بين الأكاديميين العرب وغيرهم، بغرض الوقوف على العوائق التي حالت دون نجاح التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي، حتى أصبح يوصف بـ "الاستثناء العربي".

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة حصر و ضبط أفضل لهذه الإشكاليات الرئيسية، والتركيز على تحديد عوائق و عقبات الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، وربطها بالخصوصية العربية، بما يساهم في المستقبل في صياغة نموذج عربي للانتقال الديمقراطي.

Summary

This study deals with one of the main themes related to the democratic transformation in the Arab world. Which is "the problematics of democratic transformation in the Arab world".

This subject has been a great controversy and debate between Arabs academics and others, In order to identify the obstacles that prevented the success of democratic transformation in the Arab world, Until it has been described as an "Arab exception".

The objective of this study is at better restrict and adjust the main problematics And focus on identifying obstacles to democratic transition in the Arab world, and linking them to Arab specificities, thus contributing to the future in the formulation of an Arab model of democratic transition.

مقدمة:

وخصوصياتهما. فالكثير من الدول والشعوب والأمم في العالم، قد عرفت إشكاليات في مسارتحوّلها إلى الديمقراطية، والعديد منها نجح في عملية الانتقال الديمقراطي وتجاوز الصعوبات والعراقيل، بينما ما زال الوطن العربي، يراوح مكانه، حتى أصبحت حالته توصف "بالاستثناء العربي".

صعبت خصوصية وتعقّد الأوضاع السياسية والاجتماعية في الوطن العربي، وعلاقة ذلك بالتطوّر التاريخي والحضاري، من جهة، وبالصرع السياسي والاستراتيجي العالمي، من جهة

مثّلت عمليات التحوّل الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وشهد البحث الأكاديمي، خاصة البحوث في مجال العلوم السياسية، اهتماما كبيرا بهذه الظاهرة.

يلاحظ، في إطار الدراسات السياسية المقارنة، أنّ عمليات التحوّل الديمقراطي، تكون عادة، صعبة ومعقّدة، وتختلف من بلد لآخر، نظرا لتشابك مصالح القوى والعناصر الفاعلة، ولكلّ دولة ومجتمع ظروفهما

الديمقراطي، وهو مستمد من التعريف البسيط و الواضح والعميق للأستاذ " هنتنغتون"، أي التحول من نظم سياسية تسلطية إلى نظم سياسية ديمقراطية⁽¹⁾.

بالنظر إلى خصوصية الوطن العربي، حيث نشهد فشل معمم لعملية الانتقال الديمقراطي، فإنه من الضروري التمييز بين مفهومي الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، واللذان يعتبران في أدبيات التحول الديمقراطي في العالم، مترادفان. وبالتالي، وجب عدم الخلط بينهما، كما ذهب إلى ذلك بعض الأكاديميين العرب⁽²⁾، واعتبارهما عملية واحدة غير منفصلة، هدفها التحول من نظم ومجتمعات تسلطية إلى نظم ومجتمعات ديمقراطية.

تعدّ هذه الخطوة المنهجية، مهمة جداً، في بداية دراسة الإشكاليات الرئيسية في الوطن العربي، وعلاقة ذلك بالخصوصية العربية. وعليه، تتبنى هذه الدراسة وجهة نظر الدكتور "علي خليفة الكواري"، فيما يتعلّق بالتمييز بين مفهومي الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، وعدم اعتبارهما مترادفين، بل متمايزين. فالانتقال الديمقراطي يأتي بعد الانتقال إلى الحكم الديمقراطي، وقطع الصلة بنظام حكم الفرد أو القلة، بينما عملية التحول الديمقراطي عملية مستمرة وليست حالة أو فترة زمنية محدودة "... بل هي صيرورة ذات اتجاه إصلاحي تقدّمي، تهدف إلى استيعاب الديمقراطية كنظام للحكم ودمجها في الثقافة الوطنية..."⁽³⁾. فالانتقال الديمقراطي، يعني، من ناحية، قطع الصلة بالاحتكار السياسي، وفتح المجال للوصول إلى السلطة من خلال التنافس السياسي المفتوح بين مختلف القوى السياسية، من ناحية أخرى. وهو يتضمّن إجراءات سياسية ودستورية وتشريعية للدخول في عهد جديد، كقطيعة مع عهد سابق يتسم بالاحتكار السياسي، أمّا عملية التحول الديمقراطي فهي "...الاستمرارية بشكل عام في الممارسة، والتحول ضمن مسار واضح، إلى مزيد من المكاسب الديمقراطية"⁽⁴⁾، أي عملية مستمرة، وعلى المدى البعيد، في إطار صيرورة التحول الديمقراطي.

فالحاصل، أننا عشنا في العديد من الدول العربية محاولات للانتقال الديمقراطي، والحاصل كذلك أننا عشنا خيبات كبيرة بعد محاولات الانتقال الفاشلة تلك، وتراجعات، وما زلنا في الوطن العربي نعيش مرحلة انتقالية طويلة، لم يتمّ

أخرى، من مهمة الانتقال الديمقراطي، إذ لا يوجد قطر عربي واحد تمكّن من النجاح في الانتقال الديمقراطي.

حاول الأكاديميون العرب وغيرهم فهم الظاهرة العربية وتحليلها، وتشعّبت الدراسات والتحليلات، متأثرة بنماذج الانتقال الديمقراطي في العالم، حيث ساهم كلّ من وجهة نظره بالتركيز على جانب من الجوانب، سواء الفكرية أو الثقافية أو السياسية أو المجتمعية، وإسقاطها على الوطن العربي، دون ربطها بالخصوصية العربية، فكلّ مجتمع من المجتمعات خصوصيته في الانتقال الديمقراطي، وبالتالي نموذجها الخاص والمتميّز.

يتطلّب فهم "الاستعصاء الديمقراطي العربي"، القيام بثلاث مهام متكاملة، في نفس الوقت، وهي الاستفادة من التجارب العالمية في الانتقال الديمقراطي، أولاً، ثمّ التعقّق في فهم الخصوصية العربية، بالعودة إلى التصورات والتراكمات والتربّيات التاريخية والفكرية والثقافية، وما تعلّق بالتطوّرات السياسية والاجتماعية، وصولاً إلى الاستقلالات العربية والبيدايات المتعترّة لبناء الدولة العربية الحديثة والمجتمع العصري، ثانياً، ثمّ ضبط منهجي للإشكاليات الرئيسية للانتقال الديمقراطي، بالتركيز على الخصوصية العربية، ثالثاً.

تعتبر هذه الدراسة محاولة لضبط هذه الإشكاليات، بحيث يتمّ ربطها بالخصوصية العربية، بهدف توفير مادة علمية، تساهم إلى جانب الدراسات المختلفة الأخرى، في بناء تراكم علمي، يسمح في المستقبل، للمختصين العرب، على الخصوص، ببيدايات صحيحة لصياغة نموذج عربي للانتقال الديمقراطي.

وقبل التطرّق إلى إشكاليات الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، من الضروري التعرّف على مفهوم التحول الديمقراطي أولاً.

مفهوم التحول الديمقراطي:

يُعدّ مفهوم التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم شيوعاً في الوقت الراهن، سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي، وتستخدم عادة مفاهيم الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي والديمقراطية كمترادفات، كما أنّ هناك شبه إجماع لدى الأكاديميين على معنى شامل وعام للتحول

العودة إلى الجذور والأسس لفهم أفضل للإشكاليات الحالية، وهذا ما ذهب إليه "برهان غليون"⁽⁶⁾، الذي يتناول إشكالية التحول الديمقراطي بدءاً من محدّدات يراها منطلقات لهذا التحول، وإشكاليات تستوجب الحلّ، فيبدأ بالمحدّد التاريخي التراثي وثقافة الأمة، وهو ما أسماه "الموند" و"باول الابن" بـ"قيود التاريخ، فالأعمال السابقة تحدّد البدائل الحاضرة"⁽⁷⁾، فحتى يستطيع المجتمع أن ينهض يجب أن يؤسّس على ما هوراسخ.

يهدف الخروج بخلاصة منهجية، للاستفادة من مختلف الدراسات العربية، ومنها على وجه الخصوص، المشار إليها أعلاه، والتي استفادت، هي بدورها من التجارب الأخرى للتحول الديمقراطي في العالم، وحاولت إسقاطها على الوطن العربي، كما ربطت بعض هذه الدراسات⁽⁸⁾، بين تجارب التحول الديمقراطي في العالم وخصوصية الوطن العربي، وهي المنهجية التي تتبناها هذه الدراسة، بما يفيدنا في فهم أعمق لمجمل العوائق الأساسية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي، لتنبثق منها الإشكاليات الرئيسية لهذا التحول وهي: الاستبداد والأنظمة السياسية التسلّطية، وما تعلّق بطبيعة الدولة التسلّطية وشرعية الأنظمة السياسية، ثم غياب مجتمع مدني مستقلّ، مبادروفعال، وما تعلّق بمسألة المشاركة السياسية، إلى جانب مسألة المرجعية والنموذج العربي للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وغياب نموذج واضح، يأخذ في عين الاعتبار الخصوصية العربية، ومنه هيمنة النموذج الغربي. أمّا الإشكالية الرابعة، فهي إشكالية علاقة الدين بالدولة والسياسة، وما تعلّق بمسألة الإصلاح الديني، وعلاقتها بخصوصية المجتمعات العربية المسلمة.

وتتفرّع عن هذه الإشكاليات الكبرى، إشكاليات فرعية أخرى، ومعوّقات فرعية أخرى، ولكّنها تجد مصدرها في الإشكاليات الأربع الكبرى.

1. التسلّطية والدولة التسلّطية العربية:

فيما يتعلّق بالاستبداد العربي الذي انبثقت منه التسلّطية العربية الحديثة، وحسب بعض الأكاديميين العرب⁽⁹⁾، فإنّ ظاهرة الاستبداد العربي المستعصية، تعود إلى جذور الأزمنة الفكرية والتاريخية، وما تعلّق بأزمة

التخلّص فيها من الحكم الأحادي كليّة، ولم تفض بعد، إلى إقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية مستقرة، وهي المرحلة الانتقالية الدائمة، وهي من خصوصيات الوطن العربي، ومن الإشكاليات الكبرى المتعلّقة بالانتقال الديمقراطي فيه. فقبل الحديث عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي، علينا أن ندرك بداية، أنّنا لم ننجح أصلاً في الخطوة الأولى الأساسية، والتي هي الانتقال الديمقراطي.

يمكننا الإشارة، بالرجوع إلى العديد من الدراسات العربية، حول التحول الديمقراطي في الوطن العربي⁽⁵⁾، بهدف فهم أسباب فشل التحول الديمقراطي، إلى مختلف الإشكاليات التي تمّ إثارتها، والتي تعيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وهي: غياب المؤسسات وشخصانية السّلطة ومركزيتها، وتضاعف دور الأجهزة الأمنية واستبعاد مبدأ التعدّدية من الممارسة السياسية، تحت ذريعة الوحدة الوطنية، وغياب المشاركة السياسية، والمحاسبة والمساءلة، وما نتج عنها من ازدياد الاحتكار للسلطة، والثروة، الإقصاء السياسي، شيوع الفساد السياسي والاقتصادي وتعمّق الانقسامات في المجتمع.

كما ساعد دعم الخارج للأنظمة من تأصيل التسلّطية، وأعطاه، كلّ ذلك، مناعة سياسية، وتمّ ربط، ذلك، بالتزامن بين معضلي إعادة بناء الدولة الوطنية الحديثة وصعوباتها، وعلاقة ذلك بالزوع الاستبدادي، ودور الجيش في عملية التحول، فضلاً عن دور الدين والمؤسسات والتنظيمات الدينية في هذه العملية، إلى جانب طبيعة المجتمع المدني، وحدود دوره في عملية التحول الديمقراطي، وضعف الطبقة المتوسطة، وتركيبية المجتمع الأهلي والبنية العصبية التقليدية، وعلاقة ذلك ببنية الثقافة العربية الإسلامية، وهشاشة المؤسسات الديمقراطية، وكذلك طبيعة وحدود تأثير العوامل الخارجية في هذه العملية. كما أثّرت إشكاليات أخرى، تتعلّق بالترّد والانقسام في المواقف، بين ثنائية التراث/العصرنة، أو الحداثة، أو ما يعرف بالأصالة والمعاصرة، وعلاقة الدين بالسياسة، والدين/والعلمانية، والقومية/القطرية، ومشاكل الأقليات العرقية والطائفية في الوطن العربي.

تبنى هذه الدراسة، نظراً لتشعّب هذه الإشكاليات، وبغرض ردّها إلى أصولها ومنابعها، وجهة النظر المتمثلة في

واللحظة التاريخية، لبناء عقد اجتماعي مدني سياسي جديد يرتكز على السيادة الشعبية الحقيقية، والمواطنانية، بما يفضي إلى قطيعة مزدوجة، ليس فقط مع نمط الحكم الاستدماري الظالم، ولكن حتى مع نمط حكم العصبية والغلبة، وبناء دولة ومؤسسات سياسية لصالح ولكل المواطنين، دون تمييز، في ظل نظام سياسي ديمقراطي واجتماعي تمثيلي وشفاف. الشيء الذي لم يحصل، للأسف، وكانت البدايات متعثرة، وأصبح الصراع بين النخب العربية يدور حول تأسيس سلطة، سابق على التفكير في تأسيس دولة. وأكثر من ذلك، تم هذا الانتقال بأسلوب عنيف، عرفته الأمة في السابق، أي العصبية والغلبة، لذلك ينطبق على الأنظمة السياسية العربية في عصرنا، ما ذهب إليه الكاتب الفرنسي الأستاذ "فيليب دروز فانسان": "وتأسست الأنظمة العربية في إطار النظرة الخلدونية "العصبية"، وليس في إطار النظرة المواطنانية"⁽¹⁰⁾.

الحكم التسلطي العربي ودولته:

يمكن تصنيف الحكم التسلطي العربي، تصنيفا مزدوجا، فهو تسلطي سياسيا، وكوربوراتي (يرفض الترابط الحزبي اجتماعيا، وعليه فالحالة التسلطية العربية هي حالة احتكار شديدة، احتكار للدولة ومؤسساتها، ومصادر القوة والفعل والسلطة والقرار، واختراق شديد للمجتمع المدني، وعدم الإيمان بالمشاركة السياسية الحقيقية للمجتمع⁽¹¹⁾.

مثلت مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، فترة حاسمة في تطور مؤسسات الدولة التسلطية العربية، خاصة التدخل واسع النطاق في الاقتصاد والمجتمع، ولكن لم يسجل تطور نحو الديمقراطية، لقد تم وضع حد لكل منافسة سياسية مفتوحة، بحجة عدم نضج المجتمع وحماية الوحدة الوطنية.

يمكن استخلاص ثلاث سمات أساسية للحكم التسلطي العربي⁽¹²⁾:

- احتكار شديد للدولة ومؤسساتها، لمصادر القوة والسلطة والموارد والقرار،
- رفض المنافسة السياسية المفتوحة للوصول إلى السلطة، وبالتالي، رفض التداول السلمي على السلطة،

التصورات، خاصة منذ الانتقال من الخلافة الراشدة المبنية على أساس الحاكم خادما للأمة، إلى الملك العضوض، حيث أصبحت علاقة الفرد بالسلطة علاقة تبعية، وبروز الزعامة على حساب المؤسسات، والسقوط في برائن الاستبداد السياسي، باسم الغلبة، واستئثار النخب الحاكمة بالحكم، وابتعاد المجتمع عن أمور الحكم، واعتباره موضوعا مقتصرًا على الطبقة الحاكمة دون سواها، بحيث لم تعد السلطة موضوع مجتمعي، بل موضوع فوقي لا شأن للمجتمع فيه.

وحينما نربط التسلطية العربية الحديثة، بأصولها التاريخية، فالمقصود هنا توضيح العلاقة بين محدّد التراث التاريخي وثقافة الأمة، وعلاقة ذلك بالسلطة، إذ أنّ هذه العلاقة بقيت مستمرة إلى غاية مرحلة الاحتلال الأجنبي.

ترسّخ في الثقافة السياسية العربية وفي وجدانها نموذج حكم العصبية، الذي أشار إليه العلامة "ابن خلدون"، و بالتالي أصبح شأن الحكم والسياسة، هو شأن طبقة معينة، تتمثل في العصب المتصارعة على السلطة، وليس شأنًا مجتمعيًا، ولم يعد المجتمع هو من يفصل في من هو أحق بالسلطة، بل أصبح يتعامل مع حكم الغلبة، ومع مرور الأزمنة ابتعد المجتمع كليّة عن مسألة السلطة والحكم، وأصبح ينظر إلى السلطة (الخلافة) كرمز لوحدة الأمة، واكتفى بما هو مجتمعي ومدني، بحيث يعيش في ظل قيمه التي يمثل الإسلام جوهرها، وبالتالي أصبح المجتمع المدني العربي شبه مستقل عن السلطة المركزية.

ثلّت هذه المرحلة مباشرة، ودون انقطاع، مرحلة نمط الحكم الاستعماري الظالم، وهي الأخطر في تاريخ الأمة، باعتباره استدمارًا استئصاليًا، لم يكن يهدف فقط إلى الاستيلاء على الأرض والموارد، بل تجاوز ذلك إلى اقتلاع الأمة من جذورها، وفصلها عن انتمائها الحضاري وعن دينها وقيمها ولغتها وتراثها وتاريخها، وربطها بثقافة الاستدمار، وفرض التبعية الدائمة عليها.

من النتائج المهمة لهذه المرحلة، أنّ دولة الاستقلالات العربية، وجدت نفسها أمام وضع عام كارثي، وخاصة ما تعلّق بإعادة بناء الدولة المستقلة على أسس جديدة وقوية، وبالتالي كان على النخبة العربية آنذاك، أن تستغلّ زخم الاستقلالات لتؤسس لبدايات صحيحة، وتستغلّ الفرصة

الحرّ) تغيب فيه المشاركة السياسية الحقيقية، بينما التنظيم الاجتماعي في النظام السياسي الديمقراطي، والقائم على حرية الحركة والتنظيم والاقتراح والمبادرة، تكون فيه المشاركة السياسية نشطة واسعة وحقيقية. إنّ من بين المحدّدات الأساسية لفشل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، هو غياب أو توقف نمو المجتمع المدني والقوى الاجتماعية السياسية المنظّمة القادرة على استغلال إخفاقات النظم التسلّطية⁽¹⁵⁾، وهو ما يعني أنّ تقوية المجتمع المدني من الشروط والمتطلّبات الضرورية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية.

تعود جاذبية المجتمع المدني إلى اهتمامه بالمواطن وبالمشاركة الشعبية، وهو يرمز إلى الديمقراطية والتعددية⁽¹⁶⁾، كما أصبح المجتمع المدني في المرحلة الراهنة يقدّم إجابة على العديد من المسائل، فهو الرّدّ على سلطة الحزب الواحد، وعلى البيروقراطية، وتمركز عملية اتخاذ القرار. وفي الوطن العربي فإنّ تشييد المجتمع المدني يعني ببساطة تشييد الديمقراطية، فالمجتمع المدني عند "الجابري" هو مفهومه ليس أكثر من المجتمع الديمقراطي، مجتمع تحكمه الأغلبية وتتوقّف فيه حقوق المواطن الأساسية والتعددية واستقلالية القضاء⁽¹⁷⁾، وهذا يعيدنا إلى طبيعة العقد الاجتماعي المدني السياسي، حيث يكون الترابط بين مواطنين أحرار.

يتمّ التركيز، في إطار خصوصية المجتمع العربي، على أهم شيء وهي الاستقلالية عن النظام السياسي، كشرط جوهري للنهوض بالمجتمع المدني. وحسب "جون لوكا"، وفي توافق هنا مع "اونتوني اوبرشال": "... لا يمكن للمجتمع المدني أن يوجد دون دولة، ولكن لا يمكن كذلك تعريفه فقط في علاقته مع الدولة. إنّ نوع العلاقات بين المواطنين هو من يؤسّس المجتمع المدني، وهي تفترض استقلالية الفاعلين، وخاصة استقلالية السياسي..."⁽¹⁸⁾، لذلك يمكن اعتبار شرط نشوء المجتمع المدني المستقلّ والمبادر والفعال، كأحد الأسس والمرتكزات التي يقوم عليها في المستقبل النموذج العربي للانتقال الديمقراطي.

بالنظر إلى وجود أزمة حقيقية في المفهوم، بسبب تأثره بالبيئة والنمط والنسق العام الذي وجد فيه المصطلح، تتبنى هذه الدراسة المفهوم الذي أخذ به مركز دراسات الوحدة العربية والذي قدّم تعريفاً أوسع للمجتمع المدني، في

- اختراق شديد للمجتمع المدني، ورفض نشوء مجتمع مدني مستقلّ مبادر وفعال، واعتبار ذلك تهديداً لوجوده، وتشجيع ودعم مجتمع مدني كوربوراتي (تابع للسلطة).

يعني ذلك، ببساطة، ما تمّ الإشارة إليه سابقاً، أي استمرار منطق العصبية والغلبة بشكل حديث، وتأكيد على إضاعة الفرصة التاريخية لإقامة عقد اجتماعي مدني سياسي جديد، لإحداث القطيعة مع حكم العصبية والغلبة، والحكم الاستدماري.

كما شكّلت مسألة عدم اكتمال بناء الدولة العربية وعدم نضجها، أحد أهم عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ولعلّ فقدان الدولة المؤسسية هو من أبرز سمات الحياة المجتمعية العربية، بل إنّ الدول العربية أخذت من مؤسسات الدول الحديثة مظاهرها فقط، إضافة إلى استعمالها بشكل منحرف.

تعرقل التسلّطية العربية، حينما تحتكر الدولة، نمو الدولة وتطوّرها، كما تتحول شرعية الدولة العربية، إلى شرعية الأمر الواقع⁽¹³⁾، ومآل هذه الدولة، حسب الدكتور "برهان غليون"، هو إخفاق الدولة، وفي الوقت نفسه، إجهاد التغيير الاجتماعي، من خلال احتواء النخب، في إطار عقيدة الديمقراطية الدعائية أو ديمقراطية الوجهة⁽¹⁴⁾. والمطلوب هو استعادة المجتمع لدولته، من خلال إعادة صياغة الدولة وبنائها على أسس صحيحة، بتكريس السيادة الشعبية الحقيقية، باعتبار الشعب مصدر السلطات، ومن خلال الفصل بين نظام الحكم، والمؤسسات السياسية للدولة، وتجسيد الفصل الحقيقي بين السلطات.

2. غياب المجتمع المدني المستقلّ والفعال وغياب المشاركة السياسية الحقيقية:

من الإشكاليات الرئيسية للتحول الديمقراطي في الوطن العربي، غياب المجتمع المدني المستقلّ والمبادر والفعال، ويرتبط ذلك بموضوع علاقات الدولة - المجتمع، ودور المجتمع، عموماً، والمجتمع المدني، خصوصاً، في التحول الديمقراطي، وعلاقة ذلك بأزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي.

توجد علاقة أساسية بين التنظيم الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي، فالنظام الكوربوراتي (الذي يرفض الترابط

يطالب المجتمع المدني العربي، في ظلّ هذه الأوضاع الصعبة، بأداء مهمة تاريخية أساسية، تتمثل في إعادة بناء وتنظيم نفسه، بشرط المحافظة على استقلاليته تجاه الأنظمة السياسية، من جهة، وتجاه إستراتيجية العولمة، من جهة أخرى، بحيث يشكّل في المستقبل، قوّة سلمية منظّمة، تعمل في إطار الدولة ومؤسساتها، للمساهمة الايجابية في التحوّل الديمقراطي العربي .

غياب المشاركة السياسية الحقيقية:

يتفق علماء الاجتماع والسياسة، على أنّ المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية، والتعبير العملي لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، وهي مؤشّر قويّ على مدى تطوّر أو تخلف المجتمع، كما تتجلى أهميتها في أنّها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة والتحديث السياسي، وعلاقة ذلك بالمواطنة والمشاركة في صنع القرار، وبالتالي التأثير في صنع السياسة، عن طريق النشاط السياسي المتنوّع، وأكثر من ذلك، فإنّ عنصر المشاركة السياسية يسمح بقيام تحكيم بين مختلف المصالح المتباعدة للفئات المسيطرة، ويعطي شرعية للحكّام، خاصة من خلال الدينامية الانتخابية، وهي أداة قوية للتقليل من النزاعات المتطرّفة⁽²²⁾. لذلك ركّزت المفاهيم الجديدة التي أفرزتها العولمة السياسية، على مركزية المشاركة السياسية بمختلف أشكالها (مجتمع مدني مستقلّ ومبادر وفعلّال، والانتخابات الحرة والتعددية والنزاهة والدورية، والمجالس التمثيلية الوطنية والمحليّة)⁽²³⁾.

نستنتج أنّ المشاركة السياسية الايجابية والفعّالة تكون في إطار مؤسسات ديمقراطية، بهدف مأسسة المشاركة السياسية، وهذا ما عبّر عنه بشكل واضح الدكتور "محمد السعيد إدريس": "تقوم هذه المؤسسات بدور الوعاء الذي يتمّ داخله تحويل الديمقراطية من قيمة سياسية عليا إلى عملية يجري تنفيذها عبر مؤسسات الحكم والتفاعلات السياسية المختلفة"⁽²⁴⁾، ويشكّل ذلك، في الوطن العربي، أحد المعالم الأساسية لمشروع بناء نموذج عربي للتحوّل الديمقراطي.

كرّس الإرث الاستبدادي، والاستعماري، لدى الأنظمة العربية التسلّطية، نمط تبعية المجتمع للسلطة السياسية، ورسخ ثقافة سياسية تعتبر الدولة والقائمين عليها هم المسؤولون عن إدارة الشأن العام، وأنّ الشعب ما هو إلّا متلقي

ندوة تناولت هذا الموضوع عام 1992، وهذا نصّه: "يقصد بالمجتمع المدني: المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، وفي استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعدّدة، منها أغراض سياسية (كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية)، ومنها أغراض نقابية (كالدفاع عن مصالح أعضائها)، ومنها أغراض ثقافية (كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كلّ جماعة)، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"⁽¹⁹⁾، أخذ هذا التعريف أخذ بمفهوم المجتمع المدني الواسع، وهو ما يتماشى مع الوضع الخاص للمجتمع المدني العربي، لأنّنا لسنا في ديمقراطية مستقرّة، حيث هناك تمييز واضح بين المجتمعين السياسي والمدني، وحيث كلّ يلعب دوره الخاص به، وفي مجاله الخاص. فالمجتمع المدني في الوطن العربي، يعيش ظروفًا صعبة في ظلّ الأنظمة الكوربوراتية، وهو في مرحلة تشكّل وإعادة تشكّل مستمرة، ويتسم بالضعف والهشاشة، وهو يقاوم للحفاظ على استقلاليته تجاه الأنظمة السياسية.

عبر الدكتور "عبد السلام طويل" عن علاقة غير صحيّة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي، تعرف بأزمة النظام المدني و دولة المجتمع، وهي التي تفسّر الأزمة التي يعانيها الفكر السياسي العربي⁽²⁰⁾. والقاعدة التي تسمح للدولة التسلّطية في الوطن العربي، من المناورة، هي القاعدة الاقتصادية وتحديدا الاقتصاد الريعي، الذي يمنح لها مجالًا واسعًا من المناورة في علاقتها مع المجتمع، كما أنّ انعدام الفصل بين الحيّز الخاص للحكّام والحيّز العام للدولة، هو الوجه الآخر لانعدام العلاقة مجتمع مدني/ دولة، لذلك تشكّل الدولة العربية حالة وسطية باختراقها الجزئي للمجتمع المدني⁽²¹⁾، وبالتالي تصبح المعركة بين نظام تسلّطي ومعه مجتمع مدني مزيف تابع له، من جهة، ومجتمع مدني مستقلّ عن النظام السياسي، من جهة أخرى، ولكّنه في طور التشكّل، وضعيف ومهمّش، وهو ما يمكن تسميته ببقايا المجتمع المدني، الذي يبحث عن إعادة بناء نفسه، باستغلال ما هو متوافر في بيئته، بالتركيز على الشرط الأساسي الأولي: الاستقلالية وحرية المبادرة والحركة، ويصطدم ببيئة دستورية وقانونية وسياسية مناوئة.

المهيمن كنموذج للتحول الديمقراطي ؟ أم يجب الأخذ في الاعتبار خصوصياتنا؟ وبالتالي هل هناك ضرورة للتفكير في نموذج محلي خاص بالوطن العربي ؟ إنها الإشكاليات التي يجب الإجابة عنها، ونحن في سياق الحديث عن التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

يؤكد الدكتور "محمد إدريس" أن المجتمعات العربية، في تطورها نحو التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي تواجه ما يمكن تسميته بـ "إشكالية النموذج"⁽²⁶⁾. وترتبط هذه الإشكالية بخصوصية المجتمعات، وهي من المحددات الأساسية في بناء نموذج التحول الديمقراطي، في مختلف المجتمعات. فمن الخطأ الاعتقاد بوجود نموذج مثالي للتحول الديمقراطي، ولا يعني نجاح نموذج معين، في بيئة معينة، أنه قد ينجح في بيئة أخرى، فلكل بيئة خصوصياتها المختلفة، خاصة الحضارية والثقافية، فلا يمكن استيراد نموذج جاهز، بل إن استيراد نموذج آخر أجنبي عن البيئة المعنية، قد يؤدي إلى عكس الأهداف والنتائج المرجوة، أي إلى الفوضى والاستقرار.

في هذا الصدد، خلصت دراسة الأستاذة الدكتورة "هدى ميتكيس"⁽²⁷⁾، إلى أن تجارب التحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي، الناجحة في العالم، هي تلك التي انطلقت من خصوصياتها الحضارية والثقافية، مستفيدة من التجارب العالمية الناجحة، وأحسن مثال على ذلك، دول شرق آسيا، التي سعت إلى تحقيق قدر من المواءمة، بين واقعها المحلي وخصوصياتها الثقافية، من ناحية، وبين المستجدات المعاصرة، من ناحية أخرى وهو المنهج الذي تقترحه هذه الدراسة، للنجاح في التحول الديمقراطي، في الوطن العربي.

يوجد في المجتمعات العربية المسلمة، وقع خاص للخصوصية الدينية والحضارية والثقافية، وحتى الأستاذ "أياردا" تنبّه إلى هذا الموضوع، فسجّل أهمية الثقافة والدين في العالم العربي والإسلامي: "ومن ثم فإن أهمية التاريخ والثقافة والدين في الشرق الأوسط، شديدة الوطأة، بل ربما أكثر مما في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية..."⁽²⁸⁾. وجوهر هذه الخصوصية، هو، الإسلام ذاته: "فالإسلام هو المكون لذاتيتنا الثقافية، والمحدد لمعالم نموذجنا الثقافي..."⁽²⁹⁾، فالموضوع يتعلّق بالمرجعية الحضارية والثقافية المشتركة للأمة، والتي تتضمن رؤية شاملة للكون والوجود،

لمشاريع السلطة السياسية، لذلك أصبحت العلاقة فيما يخص المشاركة السياسية، هي علاقة قائمة على التعبئة والحشد والتجيش، لمشاريع وبرامج السلطة السياسية، وليست قائمة على الحوار والافتتاح، والمشاركة السياسية الحقيقية، ويعدّ ذلك من الإشكاليات الجوهرية في الوطن العربي.

من النتائج السلبية لهذه الممارسة الخاطئة، ما خلص إليه، كلّ من "ألوند" و"باول الابن"، وهي أن الأنظمة التسلطية، تضحي بالمشاركة السياسية التنافسية بدرجات متفاوتة، وتضحي بالحرية والمنافسة السياسية، ومع ذلك لا تتحقّق أهداف التنمية الاقتصادية، ولا المساواة، ولا الاستقرار⁽²⁵⁾، ذلك أن الرؤيا الرسمية للأنظمة العربية، المتمثلة في أسبقية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار، على المشاركة السياسية والديمقراطية، هي من المقاربات الخاطئة، إذ لم تتحقّق التنمية الاقتصادية ولا الاجتماعية، ولا الاستقرار، كما لم تتحقّق بالطبع الديمقراطية، بسبب عدم إيمان هذه الأنظمة بالمشاركة السياسية الحقيقية للمواطنين، وللشعب، عموماً، واعتبار ذلك تهديداً لهيمنتها ونفوذها وسلطانها ومصالحها. والمطلوب هو التخلّي عن هذه المقاربة الفاشلة، من خلال اعتبار موضوع الحكم والسلطة وتسيير الشأن العام، عملية تشاركية بين المجتمع والمسؤولين في الحكم، مع تكريس المبدأ الدستوري، أي الشعب مصدر السلطات، واستعادة السيادة الشعبية الحقيقية للمجتمع، بحيث يصبح الشعب هو فعلاً صاحب القرار فيمن يحكمه، وبحيث يصبح هؤلاء الحكام كذلك، خاضعين لمراقبة الشعب، هذا الأخير، هو من يفرض التناوب بين الأغلبية والأقلية، ويفرض التداول السلمي على السلطة. وحينها، لا يصبح الحكم موضوع فوقّي، وصراع بين عصب متناحرة، بل يصبح موضوع مجتمعي، يهمّ كلّ الشعب، ويعدّ ذلك، معلماً آخر، من معالم صياغة نموذج عربي للتحول الديمقراطي.

3. النموذج والخصوصية وهيمنة النموذج الغربي:

من بين الإشكاليات الكبيرة للتحول الديمقراطي، وكذا الإصلاح السياسي في الوطن العربي، إشكالية المرجعية والنموذج. من أين ننتقل؟ وأي نموذج نتخذه كمثال وقودة للنجاح في التحول الديمقراطي المنشود؟ وما موقع الخصوصية العربية؟ وهل يجب اتخاذ النموذج الغربي

إشكالية النموذج الغربي المهيمن "النموذج الإمبراطوري":

يعيش العالم، وخصوصاً منذ القرن الماضي، هيمنة النموذج الغربي في التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وتطوّرت الأمور لنتقل إلى حقبة جديدة في نهاية القرن الماضي، وبداية القرن الحالي، لنعيش هيمنة النموذج الأمريكي تحديداً، أو ما أسماه الدكتور "برهان غليون" النموذج الإمبراطوري الغربي⁽³¹⁾.

ينظر الغرب إلى بقية العالم، نظرة فيها استعلاء على الآخر، انطلاقاً من الرؤية المركزية الغربية، التي تعتبر الغرب هو المركز، وبقية العالم يشكل الأطراف والهامش، وتفرض هذه الرؤية على الآخر التبعية، وتقليد النموذج الغربي، وترفض أي نموذج أو بديل آخر، يتأسس على مرجعية حضارية وثقافية مخالفة للثقافة الغربية، وهذا قمة الغرور الغربي. إن فرض نموذج نمطي على المجتمعات الأخرى، مآله الفشل، وهذا ما يؤكده الأستاذ "وايارد"⁽³²⁾، حيث يبين أن التاريخ والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والثقافة السياسية، تختلف أشد الاختلاف عما لدى الغرب، وأنه لا يمكن تصدير القيم، وأن ما يمكن تصديره، هي بعض الترتيبات المؤسسية. وهذا هو ما تحتاجه بالضبط المجتمعات العربية، في إطار عملية التحول الديمقراطي، ومن خلال تبني منهج التجربة الآسيوية، أي المواءمة، بين خصوصياتنا الثقافية، من ناحية، والاستفادة من المدرسة الغربية وانجازات العصر، من ناحية أخرى، ويعد ذلك أيضاً أحد المعالم الأساسية للنموذج العربي للتحول الديمقراطي.

يمكن إرجاع سلبية النموذج الغربي، عموماً، والأمريكي، خصوصاً، إلى إرادة فرض نموذجه وقيمه على العالم، كإطار لإيديولوجية العولمة، والتي تعني إيديولوجية المشروع الإمبراطوري الأمريكي، بل يزداد هذا النموذج تشويهاً، من خلال الدور المعرقل للتحول الديمقراطي في كثير من الدول العربية، الذي تقوم به الإدارة الأمريكية والمؤسسات المالية والدولية الموالية لها⁽³³⁾. إذ أن من المعوقات الأساسية للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في الوطن العربي، وجود تحالف استراتيجي بين الأنظمة العربية التسلطية والغرب، عموماً، وأمريكا، خصوصاً، قاعدته الرئيسية "...هو المصلحة المشتركة الحقيقية في تغييب الشعوب العربية عن

وتشمل تصوّرات وقيم مشتركة، سواء ما تعلّق بالجانب القيمي أو الأخلاقي أو المجتمعي، أو بمختلف مناحي الحياة، ومنه تستمد الهوية الثقافية السياسية للأمم، المؤسسة للاجتماع المدني السياسي لكل أمة.

استغلت الأنظمة التسلطية العربية، ملف الخصوصية استغلالاً سيئاً، كما تستغل الدين، للحفاظ على السلطة والاستئثار بها، وتبرز تأجيل وتعطيل الإصلاح الديمقراطي والسياسي والتحول الديمقراطي، بضرورة احترام الخصوصية، وهو في حقيقته تعطيل لكل إصلاح ديمقراطي يهدّد حكمها، لأن الأنظمة التسلطية لم تفكر أصلاً في نموذج للإصلاح الديمقراطي والسياسي والتحول الديمقراطي يحترم الخصوصية، ويستفيد من كلّ الانجازات الناجحة للعصر.

تحاول الأنظمة السياسية العربية، من خلال إستراتيجية احتكار الدولة والسلطة، والهيمنة على المجتمع، الحفاظ على الوضع القائم، من خلال استغلال ملف الخصوصية، من جهة، وإرضاء القوى الغربية المهيمنة، من جهة أخرى، بتبني شكل النموذج المعولم، لقبولها في الاندماج في النظام العالمي، واعتمادها كما تعتمد السلع التي يتم إخضاعها لشروط التقييس، تبعاً للمقاييس والمؤشرات والشروط التي تضعها المؤسسات الدولية المهيمنة في العالم. فهي تعيش مرحلة التيه، أو كما أسماه الأستاذ الدكتور "امحمد برقوقي" تعيش "أزمة هوية سياسية": "... من حيث كونها غير قادرة على خلق "توازن طبيعي" بين الثقافة السياسية المحلية، ومقتضيات العولمة السياسية"⁽³⁰⁾.

طوّرت الدولة التسلطية العربية، أوجه العصرنة الاجتماعية والثقافية في الوطن العربي، وهمّشت وأضعفت العصرنة السياسية، وألغت الحياة السياسية للشعب، وركّزت على الحدّثة الاستهلاكية الغربية، وليس الحدّثة العميقة، وتجنّبت، وابتعدت، وتجاهلت، وتناست، وتغاضت، أو على الأقل، أجلت، كلّ ما يمتّ بصلة للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي الحقيقي، ولم تسمح ببلورة نموذج عربي خاص للعصرنة والحدّثة، والإصلاح الديمقراطي والسياسي، ينطلق من خصوصيات الوطن العربي.

والعلمنة، وقد كتب العديد من المفكرين الغربيين في هذا الموضوع، منهم على الخصوص، "برنارلويس" و"هنتنغتون" و"فوكوياما"⁽³⁶⁾، وغيرهم، وتشكلت لدى الساسة الغربيين والنخب المثقفة الغربية، ما يشبه إجماع، حول وجود تناقض بين الإسلام، من جهة، والحداثة والديمقراطية والعلمنة، من جهة أخرى.

انعكست هذه الآراء على بعض المفكرين العرب، ومردّه أساساً تأثر هؤلاء، بالنظرة الغربية للدين، وعدم إدراكهم لخصوصية الإسلام، والخلط بينه وبين التجربة الكنسية في الغرب. فالإسلام، كما يؤكد الدكتور "محمد عمارة"⁽³⁷⁾، لم يعرف السلطة الدينية التي عرفها الغرب في القرون الوسطى، وأنّ الأئمة هي من تتولّى الحاكم، وهو حاكم مدني، وسلطات الحاكم والقاضي والمفتي في الإسلام سلطات مدنية وأنّ الإسلام دين مدني، يرفض العلمنة.

انبثق عن هذا التباين في الآراء والمواقف، بين النخب العربية، تجاه علاقة الدين بالسياسية، وتحديدًا علاقة الإسلام بالديمقراطية، ما يمكن اعتباره إحدى الإشكاليات الأساسية في الوطن العربي، من خلال عدم النجاح في المواءمة بين الخصوصية الحضارية والثقافية، من جهة، والديمقراطية، من جهة أخرى.

يرتبط نجاح في الانتقال الديمقراطي، شرط فكّ التناقض بين الإسلام والديمقراطية، من ناحية، وفكّ الارتباط التعسفي بين الديمقراطية والعلمانية، من ناحية أخرى. في هذا الإطار، يدعو من كلّ من الدكتور "برهان غليون"، والدكتور "محمد عابد الجابري"، إلى التخلّي عن مصطلح "العلمانية"، واستبداله بمصطلح "الديمقراطية"، وتبني مصطلح "الدولة الديمقراطية"، بدل "الدولة العلمانية"، خصوصاً وأنّ هذين الشعارين لا يستبعدان الدين الإسلامي، المقوم الأساس للوجود العربي⁽³⁸⁾. ويمكن اعتبار ذلك، من المداخل الضرورية، لنجاح التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

- مسألة الإصلاح الديني:

من بين الإشكاليات الفرعية المنبثقة عن الإشكالية الخاصة بعلاقة الدين بالسياسة والدولة، إشكالية الإصلاح

تقرير مصيرها السياسي، ونزع السيادة عنها، وحول هذه المسألة الجوهرية، يكاد التفاهم يكون كاملاً⁽³⁴⁾. وهو ما يؤكد مرة أخرى، ضرورة استعادة الشعوب العربية لسيادتها، لتقرير مصيرها، والسعي نحو الاستقلال الثقافي عن الغرب، أولاً، ثمّ الاستقلال السياسي والاقتصادي، ثانياً، وعدم الاندماج في إستراتيجية العولمة، ثالثاً، بما يفضي إلى التخلص من الهيمنة الغربية، والتبعية للغرب، وبعد ذلك من أهم أهداف التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

4- إشكالية علاقة الدين بالدولة والسياسة، ومسألة الإصلاح الديني:

تعدّ هذه الإشكالية من كبرى الإشكاليات في المجتمعات العربية المسلمة، ليس فيما يخصّ التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي فقط، بل في كلّ وجود وحياة هذه المجتمعات، ومستقبلها، وفي علاقتها بالآخر، وبالحداثة والعصرنة، وأنّ التهرّب من معالجة هذه الإشكالية، هو تهرّب من مواجهة الواقع العربي في عمقه وجوهره. فالإسلام هو جوهر ثقافة هذه الأمة، بل إنّ خصوصية الإسلام في المجتمعات العربية المسلمة، وعلاقة ذلك بالسياسة والدولة، تتمثّل في أنّه هو جوهر الاجتماع المدني السياسي، بداية، أي عليه تأسّس البنيان الاجتماعي المدني السياسي للأمة، وهذا ما يذهب إليه الدكتور "غليون"، وأنّ العلاقة بين الدين والدولة، كما شهدتها التجربة التاريخية الإسلامية هي علاقة تعايش لا اندماج: "فالعلاقة بين الإسلام والسياسة في الإطار الاجتماع السياسي الإسلامي، يفهمها غليون في صورة مرتبة واضحة بين كلّ من الدين والجماعة والدولة (فالجماعة من صنع الدين بالدرجة الأولى، والدولة هي دولة الجماعة، بقدر ما هي متّفقة مع الدين)"⁽³⁵⁾، وتلك من خصوصيات علاقة المجتمع العربي بالدين، من جهة، وعلاقة هذا المجتمع بالسلطة وشرعيتها، من جهة أخرى، إذ أنّ التنصيب في الدساتير العربية، على أنّ الإسلام هو دين الدولة، ومصدر من المصادر الأساسية للتشريع، ترسيم لهذه الخصوصية في المجتمع العربي، وتعزيز لشرعية الأنظمة السياسية نفسها.

تشير النقاشات الأساسية في الوطن العربي، إلى علاقة الإسلام بالحداثة والعلمنة، حيث أنّ هناك رؤية غربية مركزية تنظر إلى الإسلام كمعادي للحداثة والديمقراطية

الإصلاح الديني في الإسلام، أحد الموضوعات المهمة والمعقدة لهذه الورشة، لأنه مرتبط بالإصلاح الشامل، ومنه الإصلاح السياسي.

يقترح الدكتور " الأنصاري " ⁽⁴³⁾، في هذا الإطار، عناوين أساسية لأهم المجالات التي على حركة الإصلاح الديني التصدي لها، خاصة، الموقف من الآخر العقائدي، والتعايش مع الآخر، وقضية المواطنة، ووضع المرأة، ومن القضايا الملحة، كذلك، إعادة تأسيس الفكر السياسي في الإسلام على أسس جديدة، وأكثر ملاءمة لحياة المسلمين السياسية في عصرنا، تقوم على أسس السلطة المدنية، مع التمييز بين الإسلام التاريخي، وفي الواقع المعاصر، وحلّ الخلافات المذهبية .

تتطلب هذه القضايا والمجالات المعنية بالإصلاح الديني في الإسلام، هي قضايا عميقة ووجهة وجرينة في نفس الوقت، عملا أكاديميا وفكريا جبارا، يقع على النخبة من العلماء والمفكرين والباحثين العرب، التصدي لها بشجاعة وشفافية ووضوح، لنصل جميعا إلى برّ الأمان، وننتقل معا نحو إقامة تحوّل ديمقراطي وإصلاح سياسي ناجح، في إطار نموذج عربي أصيل.

خاتمة

ونخلص في الأخير، إلى التأكيد مرّة أخرى، على أنّ هذه هي أبرز الإشكاليات التي تواجه التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي، ويمكن أن تنبثق عنها إشكاليات فرعية أخرى، وأنّ هذه الإشكاليات هي في حقيقتها كذلك، محدّدات وتحديات ومعوقات، تتعلّق بموضوع التحوّل الديمقراطي وكذا الإصلاح الديمقراطي والسياسي في الوطن العربي، حاولت هذه الدراسة ضبطها بشكل منهجي أفضل، وربطها بالخصوصية العربية، بهدف المساهمة، إلى جانب الدراسات العربية المتعدّدة، في بناء تراكم علمي، يسمح بتحديد ورسم معالم لصياغة نموذج عربي للانتقال الديمقراطي الناجح، أولا، نحو الانفتاح السياسي والتنافس السياسي المفتوح، ثمّ في إطار صيرورة، على المدى المتوسط والبعيد يمكن انجاز التحوّل الديمقراطي العربي المنشود، وصولا إلى أنظمة حكم عربية ديمقراطية مستقرة .

يتطلّب ذلك، بناء جسور التعاون والتنسيق بين الأنظمة السياسية العربية والمجتمع المدني العربي، لبلورة رؤية

الديني، من خلال إبراز العلاقة بين هذا الإصلاح والتحوّل الديمقراطي والإصلاح السياسي. ويؤكد الدكتور " الأنصاري"، على أنّ العلاقة بين الدين والسياسة ستبقى غير محسومة، إذا لم تحسم القضية الأمّ، وهي قضية الإصلاح الديني في الإسلام ⁽³⁹⁾. وعليه، فإنّ الإصلاح الديني يصبح مقدّمة أساسية "...من دونها تظلّ الإصلاحات الأخرى مجرد مشاريع بالقوّة، دون أن تجد لها طريقا للتحقّق على أرض الواقع" ⁽⁴⁰⁾. ويعود ذلك، أساسا، وكما تمّ الإشارة إليه من قبل، إلى العلاقة الخاصة بين المجتمع العربي والإسلام، باعتباره المرجعية الحضارية والثقافية المشتركة للأمم. وعليه، فإنّ الإصلاح الديني، يصبح محدّدا رئيسيا في التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي.

يثار في الوطن العربي، نقاش كبير حول هذه المسألة، حيث يتأثر الكثير من الكتاب العرب بتجربة الإصلاح الديني في أوروبا، كما أنّ دعوة الإصلاح الديني، جاءت كذلك، بغرض مواكبة تطوّر العصر، وقد دعا الأستاذ " عبد الإله بلقزيز" إلى ضرورة تطوّر المجال الديني ليوكب عملية التطوّر التاريخي للمجتمعات البشرية بأبعادها المختلفة، ورفض وجود واسطة بين المؤمن والنصّ الديني، ودعا إلى الملكية الجماعية للدين داخل المجتمع والدولة، أي المأسسة الدولية، لا المأسسة السلطوية للنخبة السياسية الحاكمة، كما دعا الأستاذ "زياد حافظ"، إلى إعادة قراءة التراث عبر إعادة الاعتبار للعقل العربي واسترجاع العقل النقدي ⁽⁴¹⁾. وتجدنا تتفق مع الأستاذ "الحسان شهيد"، في أنّ الإصلاح الديني في الإسلام، لا يعني بالضرورة تحقيق نفس النتائج التي حقّقها الإصلاح الديني في أوروبا، لأنّ الإصلاح الديني في الإسلام، لا يستطيع التخلّص من أساسيات الدين وأصوله ⁽⁴²⁾، ذلك أنّ طبيعة الإسلام تختلف جوهريا عن طبيعة الكنيسة، التي تؤمن بداية، بالفصل بين الدين والدولة، والمطلوب هو فتح ورشة كبيرة، في الوطن العربي، تسعى ورشة الإصلاح الديني في الإسلام.

تعدّ هذه الورشة، من كبرى ورشات التحوّل الديمقراطي، والإصلاح السياسي، في الوطن العربي، إذ تتطلّب فتح نقاش فكري وعلمي موسّع، يشارك فيه المختصون، بما يساهم في إصلاح ديني، يستوعب رهانات العصر، ويواجه تحدياته، كما يشكّل تحديد مجالات

مشتركة ومتكاملة، ومتوافق عليها، تتعلق بالإصلاح الشامل، وعلى رأسه الإصلاح السياسي، بهدف تحقيق النهضة العربية المنشودة.

ينطلق هذا المسار، من تشخيص صحيح لمعوقات التحول الديمقراطي العربي، وبالارتكاز على خصوصيتنا الحضارية والثقافية، مع الأخذ في عين الاعتبار، أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والصراعات والتحديات السياسية والأمنية في المنطقة، وفي العالم، وخاصة ما تعلق بتحدي إستراتيجية العولمة .

ويكون الهدف الأساسي لهذه الرؤية المشتركة، إعادة بناء عقد اجتماعي مدني سياسي جديد في الوطن العربي، قائم على المواطنة، وتكريس السيادة الشعبية الحقيقية، من أجل إقامة نظام ديمقراطي مشاركاتي .

كما يستدعي ذلك، إعادة بناء الدولة ومؤسساتها السياسية التمثيلية، وتوفير بيئة تشجع على تشكيل مجتمع مدني مستقل ومبادر وفعال، بما يساهم في إيجاد مؤسسات ديمقراطية لمأسسة المشاركة السياسية.

الهوامش

(1) د. إبراهيم، حسنين، توفيق، " الانتقال الديمقراطي في العالم العربي". مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 14 فبراير 2013، 12 صفحة، ص 1.

(2) وهو ما ذهب إليه كل من الأستاذ الدكتور "علي الدين هلال" في مداخلته في ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي المنعقدة بالقاهرة، في جوان 2005، و "الدكتور" محمد السعيد إدريس " في دراسته حول الإصلاح السياسي في إطار وثيقة الإسكندرية، في سنة 2004.

(3) د. الكواري، علي، خليفة، " نحو مفهوم جامع يعزز الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية". محاضرة قُدمت في نادي العروبة، المنامة، البحرين، بتاريخ 26 / 2 / 2008، 13 صفحة، ص 11.

(4) الأستاذ، محمد مالكي وآخرون، " لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب". دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري و عبد الفتاح ماضي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، 2009، 304 صفحة، ص 27.

(5) نذكر منها ندوة " الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المنعقدة بالقاهرة، في جوان 2005، وندوة " الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي" المنعقدة بالإسكندرية في 2012، ومنشورات مشروع دراسات الديمقراطية في البلاد العربية، ووثيقة الإسكندرية، ووثيقة بيروت، وكتابات الدكتور "برهان غليون"، والدكتور " علي خليفة الكواري"، والدكتور "توفيق حسنين إبراهيم"، والدكتور " محمد السعيد إدريس"، وغيرها.

(6) الأستاذ، شافعي، محمد، حسن، عرض لكتاب الدكتور عبد السلام طويل: " الدولة في مهب الريح : دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون"، القاهرة: مكتبة الديمقراطية، 2014/10/ 01، 4 صفحات، ص 3.

(7) الموند، جابريل، إيه، و، باول الابن، بنجهام، جي، " السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر- نظرة علمية". ترجمة هشام عبد الله، عمان : الأردن، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، 1998، 1047 صفحة، ص 229.

(8) نذكر على الخصوص، كتابات الدكتور " برهان غليون"، ومنها كتابه " نقد السياسة - الدولة والدين"، والدكتور " علي خليفة الكواري" خاصة في دراسته " نحو مفهوم جامع يعزز الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية"، ودراسة للدكتور " حسنين توفيق إبراهيم" بعنوان " التحول الديمقراطي من منظور عربي"، وغيرها.

(9) نذكر على الخصوص كتابات الدكتور " برهان غليون"، والدكتور " خلدون حسن النقيب" في كتابه " الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر- دراسة بنائية مقارنة"، وكتاب لمجموعة من المختصين العرب " الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة"، ودراسة للدكتورة "ثناء فؤاد عبد الله" بعنوان "آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الوطن العربي"، ودراسة للدكتور " رفيق عبد السلام" بعنوان : " الاستبداد الحداثي العربي".

(10) Droz - Vincent, Philipe " Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde arabe ". Presses de Sciences Po | Revue française de science politique. 2004/6, Vol. 54. pages 945 à 979. <http://www.cairn.info . page 947>.

(11) هذا ما ذهب إليه خاصة : الدكتور " خلدون حسن النقيب" في كتابه " الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر- دراسة بنائية مقارنة"، والدكتورة " ثناء فؤاد عبد الله" في دراستها بعنوان "آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الوطن العربي"، نقلا عن الأستاذ " محمد هلال الخلفي".

(12) نذكر على الخصوص، الدكتور برهان غليون " في دراسته المعنونة : " آفاق الديمقراطية في البلاد العربية"، وكتاب الدكتور " خلدون حسن النقيب" المذكور أعلاه، ودراسة الدكتورة " ثناء فؤاد عبد الله"، المذكورة أعلاه، ودراسة الدكتور " محمد السعيد إدريس" المعنونة : " الإصلاح السياسي في الوطن العربي: المفهوم - المراكز - المؤشرات"، وكتاب الأستاذ الأمريكي " وايلارد، ج. هوارد"، المعنون : " المجتمع المدني - النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث"، ودراسة الدكتور عبد الغفار رشاد محمد، حول : " رؤية المؤسسات الدولية للديمقراطية والإصلاح السياسي"، ودراسة الأستاذ "فيليب دروزفانسان"، باللغة الأجنبية، حول " مستقبل التسلطية في العالم العربي".

(13) الأستاذ، حسن، خالد، أحمد، وليد، قراءة في كتاب: " إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية". للدكتور خميس حزام والي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2003، 306 صفحة، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 13، 1/ 2007، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، 06 صفحات (من 193 إلى ص 198)، ص 193.

(14) الأستاذ، شافعي، محمد، حسن، قراءة في كتاب " الدولة في مهب الريح: دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون". مرجع سابق، ص 4.

(15) هذا ما يؤكد الدكتور "عبد السلام طويل"، في كتابه " الدولة في مهب الريح: دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون"، والأستاذ، عبد الغفار شكر، في دراسته المعنونة : " أثر السلطوية على المجتمع المدني".

(29) د. عمارة، محمد، "النموذج الثقافي"، سلسلة: في التنوير الإسلامي (15)، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مارس 1998، 50 صفحة. ص 5.

(30) أ.د. برقوق، أمحمد، "العرب ... والمنطق الديمقراطي"، الجزائر: موقع سياسة الإلكتروني، 30 أبريل 2011، 03 صفحات، ص 1.

(31) الأستاذ، حربي، محمد، "برهان غليون بعقلانية: السياسات الأمريكية في المنطقة تعادي الديمقراطية والتحرر"، مقال بالأهرام المسائي، 2005/10/7، القاهرة: مصر، 11 صفحة، ص 3.

(32) وإيراد، ج. هوار، مرجع سابق، ص 144 و 152.

(33) د. محمد، السعيد، إدريس، مرجع سابق، من ص 62 إلى ص 64.

(34) الأستاذ، حربي، محمد، مرجع سابق، ص 4.

(35) الأستاذ، شافعي، محمد، حسن، قراءة في كتاب، "الدولة في مهب الريح دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون"، مرجع سابق، ص 2.

(36) أشار الدكتور "محمد عمارة" في كتابه، "الإسلام والسياسة الرد على شهاد العلماء"، إلى مقولات "فوكوياما" و "برنار لوبس" و "هنتنغتون"، حول استعصاء الإسلام على العلمنة، وأن الإسلام هو الحضارة الرئيسية في العالم التي تمثل المقاومة الكبرى في وجه التحديث بالمعنى الأمريكي والغربي، إلى جانب كتاب الأستاذان "جودت السعيد" و "عبد الواحد علواني": "الإسلام والديمقراطية: قراءات وتعليقات على مقالتي: "صدام الحضارات لصاموئيل هنتنغتون، والإسلام والغرب لبرهان غليون".

(37) د. عمارة، محمد، "الإسلام والسياسة الرد على شهاد العلماء"، مرجع سابق، ص 70 و 71 و 76.

(38) أشار إلى ذلك، كل من الدكتور عبد السلام طويل، في كتابه "الدولة في مهب الريح: دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون" (مرجع سابق)، والأستاذ، المطيري، عبد الله، في مقاله: "مع الجابري في نقد الحاجة إلى الإصلاح"، قراءة في كتاب الدكتور، محمد عابد الجابري "في نقد الحاجة إلى الإصلاح"، والأستاذ، كوش، عمر، في مقاله: "محمد عابد الجابري: في نقد الحاجة إلى الإصلاح".

(39) الأستاذ، شهيد، الحسن، "الدين والسياسة: توقفات مع كتاب: "إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر العربي المعاصر- محمد جابر الأنصاري وبرهان غليون نموذجاً"، للكاتب عبد السلام طويل، الرباط: المغرب، مجلة التفاهم: العدد 43 السنة 12، شتاء 2014، 14 صفحة، ص 10.

(40) الأستاذ، يوسف، زين، "الإصلاح الديني: أولوية الأولويات"، الرباط: موقع مجلة مؤمنون بلا حدود: مركز دراسات وبحوث، المغرب، قسم: مقالات، 02-2014-09، 06 صفحات، ص 2.

(41) الأستاذ، أبي صعب، فارس، "تقرير عن ندوة "إصلاح المجال الديني". الحمامات: تونس، 28 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية، 13 صفحة، من ص 188 إلى ص 200، ص 189 و 190 و 191.

(42) الأستاذ، شهيد، الحسن، مرجع سابق، ص 10.

(43) د. الأنصاري، جابر، محمد، "قراءة ثنائية في مفاتيح معركة تحديث العالم الإسلامي"، موقع العربية نت، 2005/05/22، نقلا عن جريدة الراية القطرية، 05 صفحات، ص 4 و 5.

(16) الأستاذ، وإيراد، ج. هوار، "المجتمع المدني - النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث"، ترجمة ليلى زيدان، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، الطبعة العربية الأولى، 2007، 171 صفحة، ص 130.

(17) د. بشار، عزمي، "المجتمع المدني: دراسة نقدية"، الدوحة: قطر، توزيع الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت: لبنان، الطبعة السادسة، جانفي 2012، 400 صفحة، ص 45 و 314.

(18) Anna Bozzo et Pierre-Jean Louizard «Les sociétés civiles dans le 2011.série Islam et , Paris,monde musulman». Editions La découverte Société.480 pages_Introduction de 23 pages.page 9 a 30.Du 15/04/2011. <http://www.caim.info>. p 19.

(19) د. معيش، عز الدين، "المجتمع المدني في الإسلام: الجذور والضوابط والأخلاق"، مداخلة مقدمة في مؤتمر مكية الثالث عشر: "المجتمع المسلم: الثوابت والمتغيرات"، 20 و 21/10/2012، رابطة العالم الإسلامي، 50 صفحة، ص 11 و 12.

(20) د. طويل، عبد السلام، مرجع سابق، ص 4.

(21) د. بشار، عزمي، مرجع سابق، من ص 327 إلى ص 331.

(22) فيما يخص المشاركة السياسية وأهميتها ودورها، نذكر كل من الموند، جابريل، إيه، و، باول ألين، بنجهام، جي، في مؤلفهما المشار إليه سابقا، والأستاذ "فيليب برو" في مؤلفه: "علم الاجتماع السياسي"، والدكتور "مولود زايد الطيب" في كتابه "علم الاجتماع السياسي"، والدكتور "علي خليفة الكواري" ودراسته المعنونة: "دراسة المواطنة في الدول العربية - الشروط المرجعية للدراسة"، والأستاذة الدكتورة "سامية خضر صالح" في كتابها "المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا"، والدكتور "حسين قادري" في دراسته: "المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي - الجزائر نموذجا"، نقلا عن الأستاذ "صموئيل هنتنغتون".

(23) أ.د. برقوق، أمحمد، "الجودة السياسية"، الجزائر: موقع سياسة الإلكتروني، 30 أبريل 2011، 02 صفحات، ص 1 و 2.

(24) د. إدريس، السعيد، محمد، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي: المفهوم - المرتكزات - المؤشرات"، دراسة تشكل الفصل الثاني من الكتاب: "مرصد الإصلاح العربي: الإشكاليات والمؤشرات"، صادر عن "مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ"، تقديم الدكتور إسماعيل سراج الدين، إعداد وتحرير، السيد يسين ومحسن يوسف، مكتبة الإسكندرية، 2006، 258 صفحة، دراسة من ص 45 إلى ص 93، ص 74.

(25) الموند، جابريل، إيه، و، باول ألين، بنجهام، جي، مرجع سابق، ص 219 و 220.

(26) د. إدريس، السعيد، محمد، مرجع سابق، ص 48.

(27) أ. د. ميتكيس، هدى، "النموذج الأسوي للإصلاح السياسي"، مداخلة في ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، ندوة عقدت بجامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 22-21/يونيو 2005، تحرير د. المنوفي، كمال، و، د الصواني، يوسف، محمد، الناشر: المركز العالي لدراسة وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، الطبعة الأولى، 2006، 703 صفحة، من ص 653 إلى ص 676.

(28) وإيراد، ج. هوار، مرجع سابق، ص 117.